

افتتح مؤتمر الطاقة اللبنانية الإغترابية

باسيل: لبنان مهدد بوجوده إن لم يعط الهوية لمستحقها



الحضور في المؤتمر

اعتبر وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل أنّ «لبنان مهدد بتغيير هويته ووجوده إن لم نطلق عملاً إنقاذياً للحفاظ على الهوية عبر إعطائها لمستحقها اللبنانيين المنتشرين في العالم».

وخلال افتتاح المؤتمر الإغترابي الأول للجمعيات بعنوان «الطاقة اللبنانية الإغترابية» في فندق هيلتون - جبوت، في حضور أكثر من 200 شخصية إغترابية من أصل لبناني، رأى باسيل «أنّ أول ما يحتاج إليه لبنان هو هذا الشعور بالبناء، إلا أنّ هذا لا يكفي طبعاً. إنها رابطة الروح بهذا البلد وهي الأساس ولكن ليس بالروح وحده يحيا الإنسان، والخبز هنا هو رابطة الصلحة أي رابطة الاقتصاد، وما بين الاثنين هناك رابطة الهوية والانتماء التي تستعاد بالجنسية ورباطة الأرض التي تستعاد بالاستثمار ورباطة اللغة التي تستعاد بالمخاطبة».

وأولاً، حقوق الجنسية: في هذا المحور، لفت باسيل إلى أنّ الوزارة «أعدت خطة خلال مؤتمر «الدبلوماسية الإغترابية الفاعلة» الذي انعقد في بداية الشهر الجاري، قضت بالعمل على أربع حالات: تسهيل التسجيل، منح الجنسية بمرسوم، إصدار قرارات قنصلية، واستعادة الجنسية عبر قانون»، مشيراً إلى «أنّ إمكانات الدولة المادية محدودة للقيام بعملية حقيقية، لذا نأمل بأن نتمكن معاً من إطلاق صندوق خاص، بإدارة متمم، بغية تسريع وتفعيل هذه العملية».

ثانياً، الحقوق السياسية: في هذا السياق، اعتبر باسيل أنّ اللبناني المنتشر هو لبناني كامل اللبنانية وناجز الانتماء وعليها إعطاءه حقه من ضمن نظامنا السياسي، وتحرير هذا الحق من أي عوقبات قانونية وإدارية ومالية لكي لا يكون قابلاً للمساومة أو خاضعاً للمنة، ويكون ذلك أولاً عبر تمثيله في البرلمان اللبناني من خلال تخصيص نائب أو أكثر في البرلمان لكل قارة وقانيا عبر تسهيل ممارسة حقه في الاقتراع



... وباسيل يلقي كلمته

من خلال الـ e-voting أو الفرق المختوم». ثالثاً، الاقتصاد الإغترابي: وهنا، أشار باسيل إلى أنّ اللبنانيين المنتشرين يحولون «حوالي 8 مليارات دولار سنوياً من أموالهم إلى لبنان أي 20 في المئة من ناتج لبنان القومي». وسأل: «هل فكر أحد ماذا يحصل إن توقفت هذه التحولات التي تلعب دوراً حاسماً في إنعاش اقتصادنا؟ وكيف نبادر نحن منتشرين؟ هل قدمنا لهم عروضاً؟ ألا يستحقون، في سبيل التبادلية، أن نسمح لهم بالاستثمار في الطاقة؟ النفط والغاز مثلاً؟ أو في معامل الكهرباء التي أقر لها قانون لإنشائها بالشراكة مع القطاع الخاص، لتخصص نصف قيمة الاستثمار للاكتتاب من قبل الانتشار اللبناني؟»

اليوم الأول للطاقت الإغترابية... مقاطعة وشاكيرا أبرز الغائبين

علي بدر الدين

قد يكون التثام مؤتمر الطاقات الإغترابية الذي دعت إليه وزارة الخارجية والمغتربين حاجة وضرورة وطنية للبنان المقيم والمغترب، على الأقل من ناحية الشكل، فالتجارب وعقد المؤتمرات وإصدار البيانات والتوصيات ظلت حبراً على ورق وطويت صفحاتها ولم نجد أحداً يبحث عنها، إذ فقدت مضمونها وقيمتها وغيبتهما السياسات الرسمية المخاطبة التي تعاملت مع الملف الإغترابي وقضايا المغتربين، بإهمال قد يكون متعمداً حتى يثبت العكس. لا شك في أنّ مبادرة وزير الخارجية جبران باسيل لعقد هذا المؤتمر كتسبب أهمية وتستحق الثناء كونها غير مسبوقة لناحية المدعوين وشمول العناوين وبرنامج العمل الذي تتمحور مواضيعه حول قضايا إغترابية على علاقة بحقوق المنتشرين والمتحذرين من أصل لبناني، خاصة الذين لا يحملون الجنسية اللبنانية، إضافة إلى أمور على علاقة بالتمثيل الإغترابي السياسي والانتخابي والآليات التي يجب اتباعها. والأهم كيفية استثمار الدور الاقتصادي والتنموي والاستثماري وتوظيفه هذه الطاقات، فضلاً عن إبراز الإبداع والتفوق اللبنانيين في العالم.

غير أنّ مبادرة الوزير باسيل لم تكتمل عناصر نجاحها، وظل عقدها الإغترابي ناقصاً، ولعل السبب هو الاستعجال في الدعوة إلى المؤتمر، وذاك ما عبّر عنه بصراحة وجرأة المعهودتين إذ نُقل عنه قوله إنه لا يدعي أنه دعا العينات التي يجب أن تدعى من المغتربين لقصر قفلة التحضير لانعقاد المؤتمر وهي ليست كافية.

قد يُسأل الوزير عما إذا كانت مبادرة بهذا الحجم وهذه الكلفة وبالأمال المعقودة عليها لا تستحق الوقت الكافي للتحضير والاستعداد وتفاذي الثغر والاختقاقات؟ ألا يكفي ما يعانيه المغتربون من انقسامات بلغت ذروتها في المؤسسة الإغترابية الأم وهي أحوج ما تكون إلى الوحدة وليس إلى مزيد من الانحدار نحو الإلّا عودة والا وحدة؟ ولم يكن الوزير باسيل مضطراً إلى التبرير الاستباقي أو للتوصية، حيال المغتربين والمنقسمين، أو للدفاع عن دسيسة ناقصة، فالنسابات كانت خاطئة، والتوقعات قد تكون مخيبة.

في قراءة حسابية أنّ عدد المدعوين بلغ 250 شخصاً من 36 دولة في العالم موزعة جغرافياً

وزير خارجية ألمانيا والنرويج غادرا بعد لقائهما مسؤولين

براندي: ملتزمون بدعم لبنان

وسشارك في مؤتمر روما

غادر وزير خارجية ألمانيا فرانك شتاينماير مساء أمس، بيروت متوجهاً إلى أبو ظبي على متن طائرة خاصة مع الوفد المرافق له، بعد زيارة إلى لبنان استمرت يومين والتقى خلالها عدداً من المسؤولين الذين بحث معهم الأوضاع في لبنان والمنطقة. كما غادر وزير خارجية النرويج بورج براندي عائداً إلى بلاده، بعد زيارة إلى لبنان استمرت يومين، والتقى خلالها عدداً من المسؤولين الذين بحث معهم الأوضاع في لبنان والمنطقة.

وكان براندي زار أمس، سرايا الحكومية، حيث التقى رئيس الحكومة تمام سلام وتمّ البحث في الشؤون العامة والعلاقات الثنائية بين البلدين. ثم انتقل إلى قصر بسترز حيث التقى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وعقد جلسة معادشات، ثم عقد الوزيران مؤتمراً صحافياً استقبله باسيل بشكر براندي على زيارته ودولة النرويج ما تقدمه للبنان، لا سيما من خلال مساهمتها في قوات «النيويفل»، وقال: «نحن لا ننسى مساعدة النرويج في مجال الغاز والطاقة وأخيراً مساهمتها أيضاً في الصندوق الذي أنشئ خلال مؤتمر الدعم الدولية في باريس». ودعا باسيل، «ناقشنا التعاون الثنائي بين بلدينا وإمكان تطويره من خلال مساهمة حكومة النرويج في المؤتمر

المشوق يطلب دعم

جمعية المصارف لترميم السجون



المشوق متحدّاً ويحيط به باسيل والأزهري وصادر

زار وزير الداخلية والبلديات نهاد المشوق مقر جمعية المصارف اللبنانية في الجميزة، واجتمع مع رئيس وأعضاء الجمعية لشرح خطة وزارة الداخلية في شأن إعادة تأهيل وبناء السجون في لبنان، بعدما أضحّت بؤراً للإرهاب والإتجار بالممنوعات.

وبدأية، ألقى رئيس جمعية المصارف فرنسو باسيل كلمة دعا فيها إلى «ضرورة شرح تفاصيل المشروع وعرضه أمام أعضاء الجمعية ليستنى لهم الاطلاع عليه لأنها مسؤولية وطنية».

ولفت المشوق إلى أنّ «قطاع المصارف حقق منذ عام 1990 تقدماً لم يحققه أي قطاع آخر، وبالتالي فإنّ النجاح يزيد من المسؤولية ولا يخفف منها»، وقال: «إنّ مشروعنا في المرحلة الحالية هو إعادة ترميم السجون الحالية، بمعنى أنّ هناك مباني عدة يمكن الاستفادة منها في حال توافرت الأموال اللازمة لذلك».

وأضاف: «إزاء هذه المعضلة الكبيرة وتشعباتها التي استدعتنا الطلب من رئيس الجمعية فرنسو باسيل لعرض هذا الملف على السادة في جمعية المصارف طلباً للدعم، إذ تلحظ خطة وزارة الداخلية بناء 4 سجون مركزية تحتاج إلى 240 مليون دولار أميركي».

وتحدث المشوق أعضاء الجمعية ككتيب «بوضوح بالصورة وبالكلام وضع السجون في لبنان والحلول لها، ولقد تمّ إنشاء جمعية بمنتهى الشفافية وفيها كل من: رئيس مجلس القضاء الأعلى والأمين العام لرئاسة الوزراء ورئيس غرفة التجارة والصناعة في بيروت ورئيس جمعية المصارف اللبنانية ووزير الداخلية، وكما هو معروف الحكومة لا تعمر كثيراً في لبنان، لكنّ الجمعية تبقى مستمرة، وهذا جهد يجب أن يستمر».

وكان المشوق التقى في مكتبه في الوزارة، وقد من مفضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ضمّ تينيت كيلى ودومينيك طعمة.

لم تعد خياراً بل أصبحت مشروعاً كاملاً

حزب الله: لن نقبل بعد اليوم

رئيساً خصماً للمقاومة

أكد حزب الله «أنّه لن يقبل بعد اليوم رئيساً يكون خصماً للمقاومة وغير حافظ للمهد معيها»، لافتاً إلى أنها «لم تعد خياراً سياسياً متبنيّاً، بل أصبحت مشروعاً كاملاً في لبنان والمنطقة كلها، سواء عجب هذا الكلام بعض اللبنانيين أم لم يعجبهم».

صفي الدين

واعتبر رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله السيد هاشم صفي الدين، أنّ «المشهد الذي شاهدناه قبل يومين في الانتخابات السورية في لبنان، هو دليل واضح على أنّ هناك فتنة سياسية في لبنان تعيش في الكهوف وتتحدث بمنطق ما ترغب وليس بمنطق ما هو واقع، بمنطق الأماني، بمنطق المشاريع المشبوهة التي تنتمي إليها».

وخلال احتفال تأبيني في مجمع الإمام الكاظم في حي ماضي، سأل صفي الدين: «هؤلاء الذين انتخبوا بعشرات الآلاف في لبنان هم سوريون أم ليسوا بسوريين؟»

وقال: «بالطبع هم من الشعب السوري وأمثالهم كثير في داخل سورية وسنشهد هذه التجمعات يوم الانتخابات في الثالث من حزيران في سورية، هذا هو الشعب السوري الذي يريد له أن يُحضر في معركة تحت يافطة مذهبية دويلة أو مصالح غربية ضخّ المال وضخّ السلاح من أجل إن يقتل السوريون بعضهم بعضاً».

معلولي: ثلاثة خيارات

لانتخاب الرئيس

حذّر المعلول الأسبق لرئيس مجلس النواب ميشال عون ثلاثة خيارات في موضوع شعور كرسي الرئاسة الأولى، الأول: «أنّ ينتخب المجلس الحالي رئيس الجمهورية وهذا الرئيس سيعلن بشرعيته لأنّ نواباً لا شرعيين، مندواً ولايتهم من دون أسباب موجبة، انتخبوا رئيساً للجمهورية»، لافتاً إلى أنّ «هذا الوضع اللاشعري تأكد بتعطيل المجلس الدستوري، الهيئة الوحيدة التي لها صلاحية البت بصحة التمديد أو عدمه».

كما حذّر في بيان أصدره أمس، الخيار الثاني بالآتي: «تقصير ولاية المجلس الحالي أو انتظار بضعة أشهر تجري بعدها انتخابات نيابية، فيقوم مجلس شرعي بانتخاب رئيس جمهورية شرعي، وبذلك يعود النظام البرلماني الديمقراطي، إلى الحياة السياسية في لبنان».

على النحو الآتي: 7 دول أفريقية، 11 دولة عربية، 9 دول أوروبية و9 دول هي: أميركا، أستراليا، البرازيل، الأرجنتين، البارغواي، فنزويلا، كولومبيا، كوستاريكا ونيوزيلاندا. ويظهر من خلال هذه القراءة أنّ عدد المدعوين (إذا حضروا جميعاً) ضئيل جداً نسبة إلى حجم أعداد اللبنانيين في الخارج، وهو بالتالي غير تمثيلي، وهناك دول تمثلت بأعداد تفوق قدرتها ولا تتناسب مع أحجامها وتاريخ إغترابها، ودول من القارة الأفريقية دعي عدد لا يناسب حجمها وقوة تمثيلها ونجاحاتها وتجذرها في الإغتراب الذي يتجاوز القرن. وقد يكون هذا الخلل ناتجاً من خطأ في الحسابات والتقدير، أو لجا المعنويين إلى القرعة في توجيه الدعوات واختيار الطاقات، ما شكّل ظلماً لمئات المغتربين الناجحين في مجالات عديدة.

لذا توقعنا مصادر إغترابية متابعه «ألا تكون نتائج المؤتمر مرضية، وقد لا تتحقق الغاية منه بالمطلق. ولفقت إلى أنّ «البناء» تنبّهت إلى ذلك على أساس مؤشرات ومعطيات تملكها حول وجود خبايا وحصول مفاجآت قد تؤثر سلباً في المؤتمر، وصدقت في ذلك إذ شهد اليوم الأول غياباً ملحوظاً لعشرات المدعوين، خاصة من القارة الأفريقية، أشبه بالمقاطعة للمؤتمر وعدم حضور جلساته. ولم تقصص المصادر عن أسباب الغياب. المواقف المدعوي القارة الأفريقية وبعض الدول الأخرى، مشيرة إلى أنه في الأيام المقبلة سيتمّ توضيح كل الأمور. وكان اللافت أيضاً في المؤتمر غياب مسؤولين كبار من الجامعة اللبنانية الثقافية من المدعوين، واقتصرت حضورها بصفة مراقب.

لكن الغياب الأكبر عن الحضور والمشاركة، سُجّل للفئات اللبنانية الأصل شاكيرا، التي أفتقدت باعتبارها عن عدم الحضور المؤتمر كثيراً من الحماسة، لكن ذلك لم يحصل، وقد يكون المؤتمر من دونها أكثر هدوءاً وتركيزاً وجديّة.

يمكن القول إنّ الوزير باسيل حاول واجتهد، فإذا أصاب له أجران، وإذا لم يصب فله أجز واحد. ولا يتحمل وحده مسؤولية أي خطأ حصل أو قد يحصل لأنه اعتقد أنّ الملف الإغترابي بكامل تعقيداته وأزماته وانقساماته قابل للمعالجة والحل في مؤتمر أو دعوة أو عداوين كبيرة معقدة لا يمكن إلا في إطار كامل شامل اللازمة اللبنانية بجميع ملفاتها، وأن تكون بسلة واحدة. وهذا قد لا يحصل البتة في ظل نظام سياسي طاغفي عاجز ومشلول.

إميل لحدود: للطعن بمرسوم التجنيس

دعا النائب السابق إميل لحدود إلى «الطعن بمرسوم التجنيس الذي وقعه الرئيس ميشال سليمان قبيل نهاية عهده وشمل غير مستحقين من جنسيات مختلفة، على رغم وجود الكثيرين من أصحاب هذا الحق الذين يعاني بعضهم من حالات إنسانية».

وأشار في تصريح أمس، إلى «أنّ المرسوم شمل فلسطينيين، في مخالفة واضحة للدستور، إضافة إلى جنسيات أخرى، من دون تبرير قانوني كما أنّ تمريره في الساعات الأخيرة من العهد يطرح علامات استفهام تصل إلى مرتبة الشكوك».

ودعا لحدود إلى «نشر أسماء وجنسيات من شملهم المرسوم، مع الأسباب الموجبة لمنح الجنسية اللبنانية، في حين يشكو كثيرون من أصحاب هذا الحق من حرمانهم منه، إلا أنّ ما ينقص هؤلاء، كما يبدو، ليس أوراقاً تصاف إلى ملفهم بل واسطة سياسية تنتج تهريب اسمهم في مرسوم مهرب من الآخر». وشدد على أنّ مختلف القوى السياسية مدعوة إلى التوقف عند هذه القضية التي تتعدى الخلافات السياسية إلى استباحة منح الجنسية اللبنانية لمئات الأشخاص من دون وجه حق، واتخاذ موقف علني منها للمطالبة بتجميد مفاعيل المرسوم فوراً، مشيراً «إلى أنّ الرئيس سليمان الذي بدأ عهده بمخالفة دستورية أدت إلى انتخابه أنهى عهده بمخالفة أخرى عبر توقيع هذا المرسوم، أما الحكم على ما بين المخالفتين فتركته للتاريخ».

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

إميل لحدود: للطعن بمرسوم التجنيس

دعا النائب السابق إميل لحدود إلى «الطعن بمرسوم التجنيس الذي وقعه الرئيس ميشال سليمان قبيل نهاية عهده وشمل غير مستحقين من جنسيات مختلفة، على رغم وجود الكثيرين من أصحاب هذا الحق الذين يعاني بعضهم من حالات إنسانية».

وأشار في تصريح أمس، إلى «أنّ المرسوم شمل فلسطينيين، في مخالفة واضحة للدستور، إضافة إلى جنسيات أخرى، من دون تبرير قانوني كما أنّ تمريره في الساعات الأخيرة من العهد يطرح علامات استفهام تصل إلى مرتبة الشكوك».

ودعا لحدود إلى «نشر أسماء وجنسيات من شملهم المرسوم، مع الأسباب الموجبة لمنح الجنسية اللبنانية، في حين يشكو كثيرون من أصحاب هذا الحق من حرمانهم منه، إلا أنّ ما ينقص هؤلاء، كما يبدو، ليس أوراقاً تصاف إلى ملفهم بل واسطة سياسية تنتج تهريب اسمهم في مرسوم مهرب من الآخر». وشدد على أنّ مختلف القوى السياسية مدعوة إلى التوقف عند هذه القضية التي تتعدى الخلافات السياسية إلى استباحة منح الجنسية اللبنانية لمئات الأشخاص من دون وجه حق، واتخاذ موقف علني منها للمطالبة بتجميد مفاعيل المرسوم فوراً، مشيراً «إلى أنّ الرئيس سليمان الذي بدأ عهده بمخالفة دستورية أدت إلى انتخابه أنهى عهده بمخالفة أخرى عبر توقيع هذا المرسوم، أما الحكم على ما بين المخالفتين فتركته للتاريخ».

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة

واعتن رئيس كتلة الوفاء للمقاومة